لا شفيق ولا مرسى.. طنطاوى ع الكرسى!

لا نريد لأحد أن يخدع نفسه، أو أن يخدعنا، أو أن يتلاعب بقداسة الدولة، أو بقداسة القضاء، أو بقداسة الدين.

ولا نريد لأحد أن يخدعنا بخلط الأوراق، فليس صحيحا أن سياسة المجلس العسكرى هى العنوان الموثوق للجيش المصرى، والجيش مؤسسة وطنية عظمى، وكان دائما فى قلب التكوين الوطنى المصرى، وكلما سرى وهن فى الجيش كان ذلك عرضا على مرض أصاب الدولة المصرية، وقد كان بناء الجيش صنوا لبناء الدولة المصرية الحديثة، وكانت عمليات إعادة بنائه متواقتة مع إعادة بناء الدولة، وقد جرت عملية عظمى لإعادة بناء الجيش بعد هزيمة **١٩٦٧**، ثم كانت عملية إضعاف الجيش جزءا من عملية تحطيم الدولة بعد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والمعونة الأمريكية الضامنة، والمجلس العسكرى الحاضر غير المجلس العسكرى الأول الذى نشأ بعد هزيمة **١٩٦٧**، كان المجلس العسكرى وقتها يدا جماعية محترفة لقيادة وطنية معادية لأمريكا وإسرائيل، بينما المجلس العسكرى الحاضر عينه مبارك، والأخير مما لا يصح وصفه كقيادة وطنية وبأى معنى، بل كان مبارك ـ كرئيس ـ هو الخائن الأعظم لمصر ومصالح الوطن العليا، وكان «أعظم كنز إستراتيجى» لإسرائيل، ولم يحدث فى أى وقت أن عارض المجلس العسكرى الحاضر خيانات حسنى مبارك، ولم يكن لديه مانع فى تمديد رئاسة مبارك إلى يوم يبعثون، لولا أن الثورة الشعبية المصرية قلبت الموائد وغيرت الموازين، وجعلت التضحية بمبارك ضرورية للحفاظ على استمرار النظام نفسه، وهو ما قام به المجلس العسكرى الحالى بالضبط، فهو جزء لا يتجزأ من إدارة مبارك، وهو استمرار بالمبنى والمعنى لحكم جماعة المخلوع، وقد نفذ

خريطة طريق متكاملة للانقلاب على الثورة من أول يوم، ونشر الفرقة بين الأطراف الشعبية على طريقة «فرق تسد»، وأنهك عموم المصريين بالفزع الأمنى والتفزيع الاقتصادى، وقاد عملية مخططة للتكفير بالثورة، تورطت فيها التيارات الإسلامية بالذات، ثم بدا أنها «الضحية المفضلة» بعد شهور العسل، بينما الضحية الحقيقية هى مصر وشعبها وثورتها، فقد جرى الغدر بالثورة، وتوج المجلس العسكرى انقلابه بما يسمى «الإعلان الدستورى المكمل»، وبتشكيل ما يسمى «مجلس الدفاع الوطنى»،وبتلغيم كل خطوات بناء المؤسسات الديمقراطية، وتعمد الخلل فى قوانينها، وحتى يتاح هدمها فى أقرب فرصة، وكما جرى للبرلمان المنحل، ويجرى فى تقزيم صلاحيات الرئيس، وإلى حد جعله موظفا قليل الحيلة، وخيال مآتة و«رئيس طرطور» بامتياز.

لا شك عندنا فى طبيعة الدوافع والمصالح، والتى تختبئ وراء لافتات عن قداسة الجيش والأمن القومى، فليست المصلحة وطنية خالصة، بل هى مصالح سياسة لأطراف خارجية دولية وإقليمية، ومصالح بيزنس لعدد من الجنرالات، وقد طالبنا الجنرالات مرارًا بالكشف عن إقرارات الذمة المالية، خاصة مع توافر شواهد مفزعة على تضخم مرعب فى الثروات الشخصية، ولم يستجب أحد للمطالب، ولن يستجيبوا، فهم يعرفون ما جرى، ونحن نعرف، وقد سعوا إلى تحصين أشخاصهم وأملاكهم من أى حساب أو عقاب محتمل، ووضعوا المراسيم التى تمنع إحالتهم للقضاء المدنى، والذى يحدثوننا عن ضرورة احترامه، بينما هم لا يريدون المثول أمامه، وأدخلوا تعديلا على قانون الأحكام العسكرية فى المادة الثامنة، وورطوا نواب الإخوان فى الموافقة عليه، وهو التعديل الذى يمنع إحالة أى عسكرى - حالى أو سابق - إلى القضاء المدنى، ويحيل البلاغات فى جرائم المال والدم إلى النيابة والقضاء العسكرى، وحيث لا يجرى أى تحقيق أو مساءلة ذات مغزى للجنرالات، ثم كان التقدم إلى الاستيلاء على السلطة بكاملها، وتحت عنوان «حفظ المصالح العليا للدولة»، بينما لا شيء فى الحقيقة غير

حفظ المصالح العليا للجنرالات، وتحصين إمبراطوريتهم الاقتصادية، والتى تشكل قرابة ثلث الاقتصاد المصرى، وفى توافق محسوس مع حفظ المصالح الأمريكية والإسرائيلية فى مصر، وكلنا يذكر ما جرى فى قضية منظمات التمويل الأمريكى، والتى ظل المجلس العسكرى يتصاعد بالضجة حولها، ثم انتهى إلى «صمت الحملان» حين تدخل الراعى الأمريكى، وأمر بإنهاء اللعبة، وأرسل طائرة عسكرية أمريكية حملت رعاياه، وبعد أن قام المجلس العسكرى بالواجب، وأمر واحدًا من «قضاة التليفون» المشهورين بإصدار الأمر بوقف حظر سفر الأمريكيين، وهكذا انتهت لعبة الإيهام بموقف وطنى ما لجنرالات المجلس العسكرى، والتزم الجنرالات بصمتهم المخزى، وعادت ريمة إلى عادتها القديمة، وكشفت أوراقها بوضوح، وتوقفت المناورات على خط العلاقة الخاصة مع أمريكا وإسرائيل، وظلت التصريحات العلنية فى حدود المتفق عليه فى الكواليس، حتى وإن اضطرت الإدارة الأمريكية لإبداء انتقادات علنية أحيانا، وعلى طريقة ذر الرماد فى العيون، فلأمريكا مصالح دائمة لا صداقات دائمة، ولديها كل الثقة بأصدقائها وجنرالاتها فى المجلس العسكرى، فهم القوة الصلبة التى تعتمد عليها فى مصر بعد فقدان مبارك، وإن بدت الإدارة الأمريكية فى حالة غزل مع الإخوان، لكنها لا تثق فى نواياهم إلى النهاية، ولا مانع عندها من تجريب الإخوان، ولكن فى حدود لا تجعل بيدهم قرارا أساسيا ولا شبه قرار، وهو ما يفسر حماس الإدارة الأمريكية لإعلان فوز محمد مرسى بالرئاسة، ولكن مع جعل صلاحياته صورية تماما، وبالطريقة التى قررها المجلس العسكرى فى إعلانه «الدستورى» الأخير، فلأمريكا صديق مجرب موثوق به فى المجلس العسكرى، وصديق آخر تحت الاختبار فى قيادة جماعة الإخوان.

ولا يصح لأحد أن يعود فيخلط الأوراق، أو أن يتحدث عن قداسة الدولة، أو عن صدام بين قداسة الدولة وقداسة الدين، فالدولة ـ وفى قلبها الجيش ـ تحتاج إلى إعادة بناء، وإلى وضع الخطوط الحرام بين أجهزة الدولة الثابتة والحكومات

المتغيرة ديمقراطيا، والدين يحتاج إلى حمايته من تغول جماعات تتاجر باسمه، وكل هذا صحيح ومطلوب فى صيغة دستور دائم، لكن ما يجرى لا علاقة له بمعنى القداسة المطلقة أو النسبية، بل صراع شرس على المصالح، ومع ترك مصر على حالها تحت الاحتلال السياسى الأمريكى والتهديد الإسرائيلى، ومع ترك البلد فى حال الانحطاط التاريخى، وترك غالب أهلها تحت خطوط الفقر والبطالة والبؤس والعنوسة، ومن هذه الزاوية يمكن فهم نصوص ما يسمى بالإعلان الدستورى المكمل، وهى نصوص دائمة وليست موقوتة الأثر، وتنهى خرافة تسليم السلطة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٢، ففى هذا اليوم سوف يجرى تسليم السلطة بطريقة كوميدية، فسوف ينقل المجلس العسكرى السلطة من يده اليمنى إلى يده اليسرى، وسوف يقام احتفال «تجريس» للرئيس المنتخب، ووضعه قيد الإقامة الجبرية فى قصر الرئاسة، ومع التحكم فى حركاته وسكناته، والتحكم حتى فى اختيار ملابسه الداخلية، وفى مواعيد دخوله أو خروجه من الحمام، وتركه يؤدى مشاهد بروتوكولية عبثية، ولكن بدون سلطة حقيقية، فالتشريع هو مهمة المجلس العسكرى، والقرارات المالية فى يد لواء عينه المجلس العسكرى وقرارات الدولة الكبرى فى يد مجلس دفاع وطنى يشكل العسكريون غالبيته المطلقة، ووضع الدستور فى يد المجلس العسكرى، والذى أعطى لنفسه حق تشكيل جمعية تأسيس الدستور، وحق الاعتراض على أى نص فى الدستور ينتقص من سلطاته المطلقة، والتى حولت المجلس العسكرى إلى دولة فوق الدولة، دولة تحكم القوات المسلحة وميزانياتها وإمبراطوريتها الاقتصادية، ودولة تنفرد بقرارات الحرب والسلم والأمن فى الداخل والخارج، ودولة تملك حق الاعتراض على أى سلطة منتخبة، وتؤدبها عند اللزوم بقهر المدافع والدبابات، وفى أى وقت تختاره دولة المجلس العسكري، فحقه فى الاعتراض مفتوح بلاحد من زمن ولا عائق من سقف، والمحصلة ظاهرة، فالمجلس العسكرى هو مركز السلطة الحقيقية، وبالقوة القاهرة، والمشير طنطاوى هو

الرئيس الفعلي، وحتى لو فاز مرسى بالكرسي، فلا شفيق ولا مرسي، وطنطاوى هو الرجل الجالس على رأس الكرسي.

"صوت الأمة " فى ٢٥ من يونيو ٢٠١٢

obeikan.com